SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

توثيق مقتل 68 مدنياً
بينهم 13 طفلاً و3 سيدات، و 9 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في نيسان 2024

خمس اعتداءات على مراكز حيوية بينهم مدرستين

الأربعاء 1 أيار 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M240501

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية 1

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في نيسان 3

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين 7

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب 9

خامساً: حصيلة أبرز المجازر 10

سادساً: حصيلة الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية 12

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 13

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 14

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات 15

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر نيسان 2024، إضافةً لحالات الاعتداء على المراكز الحيوية. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أنَّنا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكَّن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى، يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنَّه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[1]. كما يُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر.

1. "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

هناك العديد من الخطوات والتحديات الإضافية، تحدَّثنا عنها بالتفصيل ضمن منهجية عملنا، ونكتفي هنا بهذا القدر حفاظاً على حجم معين للتقرير.

نؤكد أن ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في نيسان

أ: حوادث القتل:

- وثّقنا في نيسان **مقتل 68 مدنياً**، بينهم 13 طفلاً، و3 سيدات، نستعرض فيما يلي أبرز النقاط الأساسية التي ميزت شهر نيسان:

أولاً: جهات أخرى:

وثقنا في نيسان **مقتل 41 مدنياً**، بينهم 9 أطفالٍ، و2 سيدة على يد جهات أخرى، وبنسبة تقارب 60 % من حصيلة الضحايا لشهر نيسان، بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا 54 % وهي النسبة الأعلى بين المحافظات، ثم تلتها محافظة دير الزور بنسبة 12 % من حصيلة الضحايا على يد جهات أخرى، وتوزعت عمليات القتل كالتالي:

- سجلنا خلال شهر نيسان مقتل 4 مدنيين، بينهم 1 سيدة، وذلك خلال قيامهم بجني فطر الكمأة، لتصبح حصيلة ضحايا جني محصول الكمأة منذ بداية عام 2024، 62 مدنياً، بينهم 3 أطفالٍ و13 سيدة.
  - الإثنين 8/ نيسان، قتل جاسم الزامل، إثر انفجار لغم تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكَّن من تحديدها أثناء عمله في جمع ثمرة الكمأة في بادية مدينة معدان شرق محافظة الرقة، وهو من أبناء قرية البوحمد في ريف محافظة الرقة الشرقي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.
- سجلنا في نيسان مقتل 8 مدنيين، بينهم 1 سيدة جراء انفجار الألغام التي لم نتمكَّن من تحديد الجهة التي قامت بزراعتها لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2024، **63 مدنياً**، بينهم 9 أطفالٍ، و14 سيدة.
  - الجمعة 12/ نيسان، قُتل ثلاثة مدنيين وأُصيب آخر بجراح، إثر انفجار لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكَّن من تحديدها أثناء عملهم في رش المبيدات الحشرية على أشجار الفستق الحلبي في أرض زراعية في قرية الزغبة في ريف محافظة حماة الشمالي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.
- تسبّب الرصاص الذي لم نتمكَّن من تحديد مصدره، بمقتل **17 مدنياً**، بينهم 1 طفلة، أي ما يعادل 41 % من ضحايا جهات أخرى، قضوا جراء الرصاص الذي لم نتمكَّن من تحديد مصدره، 14 ضحية منهم قضوا في محافظة درعا.
  - الثلاثاء 2/ نيسان، توفي الشيخ طلال عبد الله الخاطر، وهو إمام مسجد المصلى، ومسؤول الأوقاف التابعة للنظام السوري في مدينة الميادين شرق محافظة دير الزور، متأثراً بجراحه التي أصيب بها في 16/ 3/ 2024، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل مسلحين لم نتمكَّن من تحديد هويتهم، كانوا يستقلون دراجة نارية، خلال وجوده في منطقة الجراديق في مدينة الميادين، حيث نُقل حينها إلى مدينة دمشق لتلقي العلاج وتوفي هناك. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

- الأربعاء 24/ نيسان، قتل جاسم محمد الحمد، رئيس المجلس المحلي في قرية معيزيلة في ريف محافظة دير الزور الشمالي، وهو من أبناء قرية حطلة شمال محافظة دير الزور، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل مسلحين لم نتمكّن من تحديد هويتهم كانوا يستقلّون دراجة نارية، أثناء وجوده قرب مقر المجلس المحلي لبلدة العزبة شمال محافظة دير الزور، كما أصيب شباط الياسين بجراح، وهو عضو في المجلس المحلي لبلدة العزبة، وهو من أبناء قرية حطلة شمال محافظة دير الزور، تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية عند وقوع الحادثة.

- تسبَّبت التفجيرات التي لم نتمكّن من تحديد مرتكبيها بمقتل **11 مدنياً**، بينهم 8 أطفال، كما تسبَّبت بوقوع مجزرة في محافظة درعا قتل فيها 7 أطفال من عائلة واحدة.

- الثلاثاء 2/ نيسان، قتل المهندس باسل عبد القادر، وهو مدير فرع مؤسسة الإنشاءات العسكرية في حماة، إثر انفجار عبوة ناسفة مزروعة في سيارته، لم نتمكّن من تحديد مصدرها، في حي القصور في مدينة حماة، وهو من أبناء بلدة قمحانة في ريف محافظة حماة الشمالي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

- الخميس 25/ نيسان قتل جابر أمين الأمين، جراء تعرضه للضرب والتعذيب على يد عناصر تابعة لقوات حرس الحدود التركي، وذلك خلال محاولته عبور الحدود السورية التركية من منطقة حارم في ريف إدلب الغربي، حيث تم اعتقاله وضربه حتى الموت، ورميت جثته على الحدود من الطرف السوري، وقام أهالي المنطقة بسحب الجثة، والضحية من أبناء قرية باتنتة في ريف إدلب الشمالي. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام.

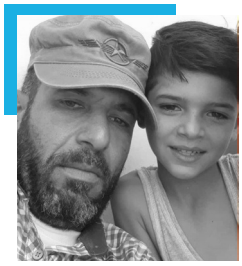

↑ جابر أمين الأمين

- الإثنين 1/ نيسان، قصف الطيران الإسرائيلي مبنى مؤلفاً من أربعة طوابق، في منطقة المزة في العاصمة دمشق، المبنى فيه القنصلية الإيرانية والتي تستأجر فيه طابقين، والطابق الثاني تقطنه عائلة مريدن التي تمتلك الشقة منذ سنوات طويلة، وفي الطابق الأعلى منها منزل السفير الإيراني، إضافةً لوجود الشركة السورية - الليبية المشتركة والتي تقع في الجانب المقابل للسفارة الإيرانية.

المبنى سابقاً كان موجوداً تحت خدمة حركة الجهاد الإسلامي "الفلسطيني"، أدى استهداف المبنى لمقتل شاب مدني ووالدته وإصابة سيدة أخرى:

1 - الشاب "ناجي بن عرفان مريدن"، مهندس إلكترون، خريج جامعة فرانكلين ولاية أوهايو - الولايات المتحدة الأمريكية.

2 - السيدة "كاملة محمد ياسين الياسيني" (والدة ناجي)، عضوة في مجلس إدارة دار السعادة لرعاية المسنين بدمشق.

↑ دار السعادة للمسنين تنعي وفاتهما.

↑ كاملة محمد ياسين الياسيني

المصابين:

1 - السيدة "لبنى معلا" (سبّاحة) وهي شقيقة فراس معلا رئيس اللجنة الأولمبية التابعة للنظام السوري.

لبنى معلا

ونعت مصادر أهلية في دمشق عنصرين من القوات الرديفة للجيش السوري (مواليين لإيران) جراء القصف الإسرائيلي، وهما:

1. محمد عدنان سنوبر، من أبناء حي القيمرية في العاصمة دمشق، يعمل لصالح فيلق القدس، التابع للحرس الثوري الإيراني وهو من الطائفة الشيعية.

محمد عدنان سنوبر

2. مصطفى سليمان.

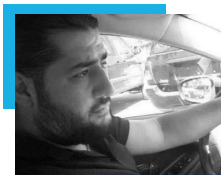
مصطفى سليمان

ثانياً: قوات النظام السوري:

قتلت قوات النظام السوري **11 مدنياً**، بينهم 4 أطفالٍ و1 سيدة، و2 بسبب التعذيب، وبنسبة تقارب 16 % من مجموع ضحايا نيسان، توزعت حصيلة ضحايا النظام على محافظات سوريّة عدة، حيث وثّقنا مقتل 4 مدنيين في محافظة درعا، ومقتل 3 مدنيين في محافظة إدلب، و2 مدني في محافظة دير الزور، و1 مدني في كل من محافظتي حماه وحلب .

- الأحد 7/ نيسان، قتل طفلان شقيقان لم يصل اسمهما والدهما جمال محمود اللباد، إثر هجوم مجموعة مسلحة تابعة لفرع الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري بالرصاص وقذائف الـ "آر بي جي" على منزل والدهما في مدينة الصنمين شمال محافظة درعا، مما أدى إلى احتراق المنزل. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

ثالثاً: قوات سوريا الديمقراطية:

قتلت قوات سوريا الديمقراطية **8 مدنيين**، 3 مدنيين منهم قضوا في محافظة دير الزور، و2 مدني في محافظتي حلب والحسكة، و1 مدني في محافظة الرقة، جميعهم قضوا برصاص عناصر دوريات تابعة لقوات سوريا الديمقراطية.

- السبت 6/ نيسان، قتل كل من علاء عوض الموسى وإبراهيم خلف الموسى العزيز، إثر إطلاق عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية الرصاص عليهما عند نقطة تفتيش تابعة لها في منطقة جبل عبد العزيز جنوب غرب محافظة الحسكة أثناء توجههما إلى مناطق سيطرة فصائل الجيش الوطني السوري شمال محافظة الحسكة، وهو من أبناء قرية الضبيب في ريف محافظة الحسكة الجنوبي الغربي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

رابعاً: تنظيم داعش:

قتل تنظيم داعش **1 مدني** في محافظة دير الزور، وذلك يوم الخميس 25/ نيسان، وهو مهاجر محمد الجفال، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل عنصرين تابعين لتنظيم داعـش في قرية الجرذي، وذلك أثناء اشتباكهما مع أحد أبناء القرية. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

ب: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان ما لا يقل عن **5 حوادث اعتداء** على مراكز حيويَّة مدنيَّة، من بين هذه الهجمات وثَّقنا 2 حادثة اعتداء على منشأة تعليمية (مدرسة)، لتصبح حصيلة الاعتداء على المراكز الحيوية منذ مطلع عام 2024، حتى أيار من العام ذاته 54 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

الإثنين 1/ نيسان/ 2024، قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري مدرسة الشهيد عبدو سلامة للتعليم الأساسي -المكونة من بنائين ضمن سور واحد- في الحي الشرقي في مدينة سرمين في ريف محافظة إدلب الشرقي، سقطت الصواريخ ضمن ساحة المدرسة؛ ما أدى إلى دمار جزئي في أحد بنائي المدرسة، وتضرر عدد من الجدران الأخرى والساحة. تخضع مدينة سرمين لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

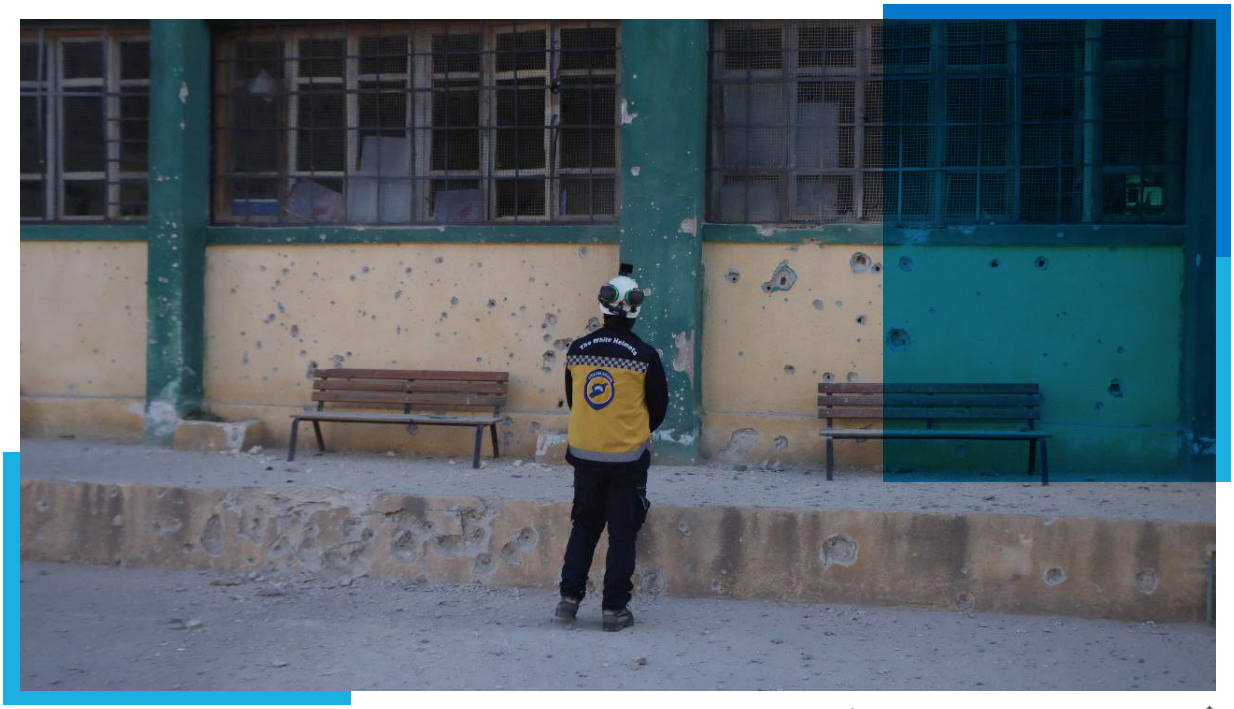

↑ الدمار في بناء مدرسة عبدو سلامة للتعليم الأساسي بقصف صاروخي للنظام على سرمين في 1 نيسان 2024

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان مقتل 68 مدنياً، بينهم 13 طفلاً، و3 سيدات (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2024، حتى نيسان من العام ذاته 320 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

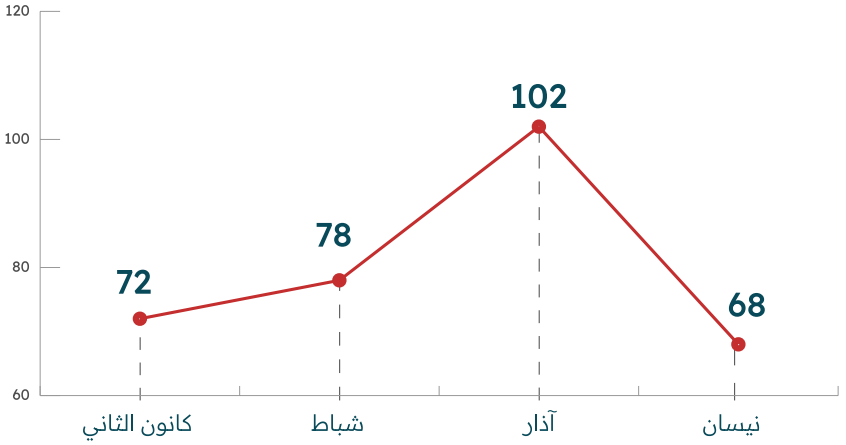

سجلنا في نيسان الحصيلة الأقل للضحايا في عام 2024، بقرابة 21 % من إجمالي حصيلة الضحايا، فيما سجلنا في آذار الحصيلة الأعلى خلال هذا العام وبلغت قرابة 32 % من إجمالي حصيلة ضحايا العام ذاته.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثَّقناهم في نيسان بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

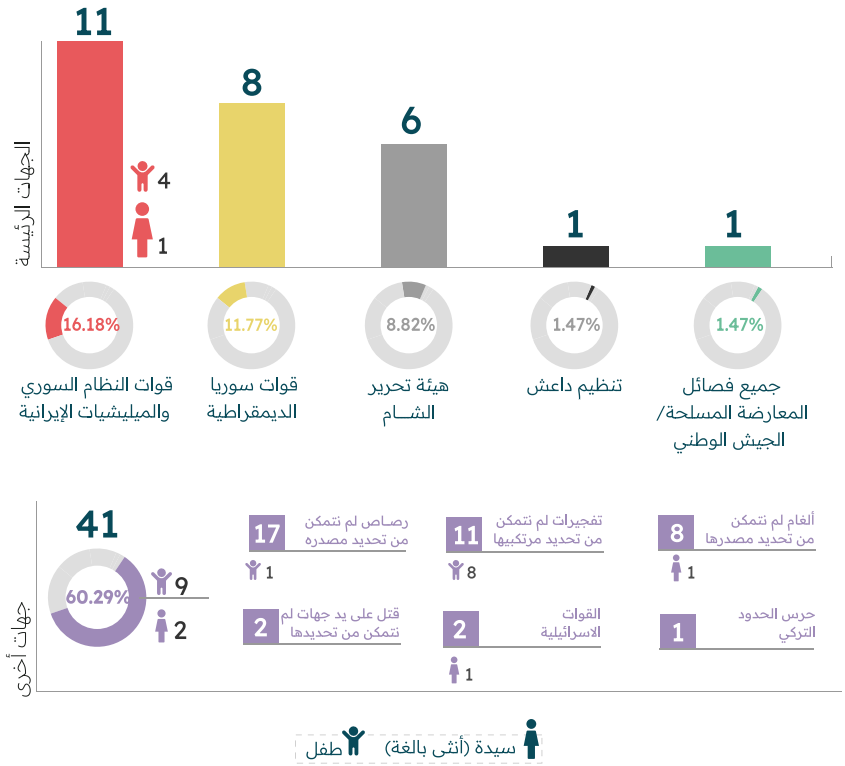

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثَّقنا مقتل 11 مدنياً، بينهم 4 أطفالٍ، و1 سيدة على يد قوات النظام السوري
- **تنظيم داعش:**
وثَّقنا مقتل 1 مدني على يد تنظيم داعش.
- **هيئة تحرير الشام:**
وثَّقنا مقتل 6 مدنيين على يد هيئة تحرير الشام.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة /الجيش الوطني:**
وثَّقنا مقتل 1 مدني على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة /الجيش الوطني.
- **قوات سوريا الديمقراطية:**
وثَّقنا مقتل 8 مدنيين على يد قوات سوريا الديمقراطية.

باء: جهات أخرى:

وثَّقنا مقتل 41 مدنياً، بينهم 9 أطفالٍ و2 سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 8 مدنيين، بينهم 1 سيدة.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 17 مدنياً، بينهم 1 طفل.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 11 مدنياً، بينهم 8 أطفال.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 2 مدني.
- **القوات الإسرائيلية:** 2 مدني، أحدهما سيدة.
- **حرس الحدود التركي:** 1 مدني.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في نيسان على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

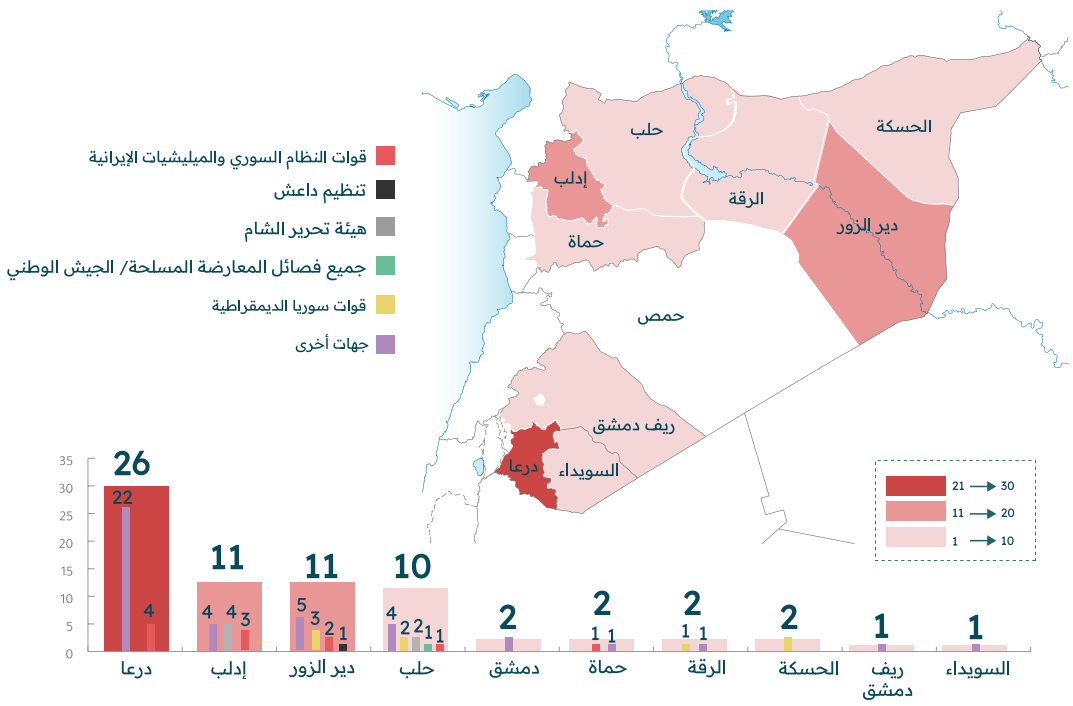

بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا 38 % من حصيلة الضحايا الكلية الموثَّقة في نيسان وهي النسبة الأعلى بين المحافظات قضى جلّ ضحاياها على يد جهات أخرى، تلتها كل من محافظتي إدلب ودير الزور بنسبة تقارب 16 %، تلتها محافظة حلب بنسبة تقارب 15 % من حصيلة الضحايا الكلية.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان مقتل 9 أشخاص بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 28 شخصاً قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024، حتى أيار من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

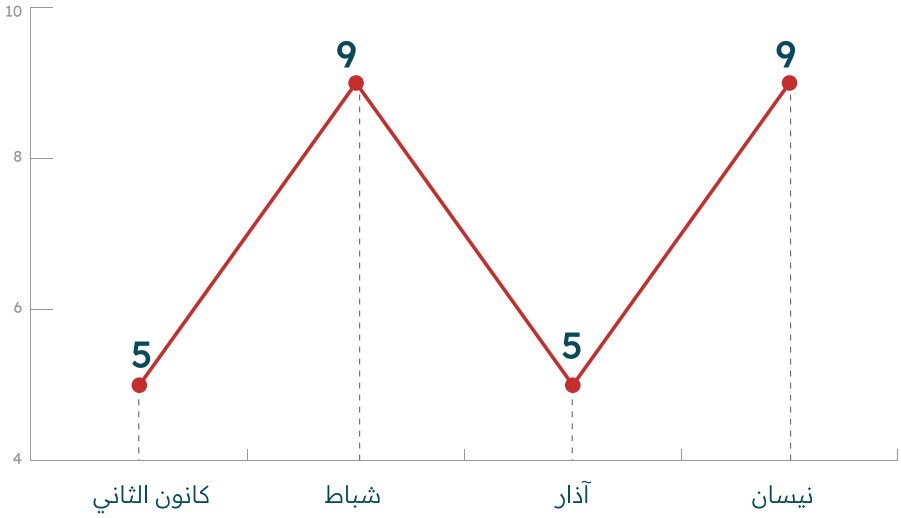

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 43 % مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2024، أي أنَّ ما يقارب نصف ضحايا التعذيب قد تم قتلهم على يد قوات النظام السوري وكان شهرا شباط ونيسان قد شهدا الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب خلال عام 2024، حيث بلغت نسبة ضحايا كل منهما 32 % من حصيلة الضحايا الكلية.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم في نيسان بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 2
- هيئة تحرير الشام: 6
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 1

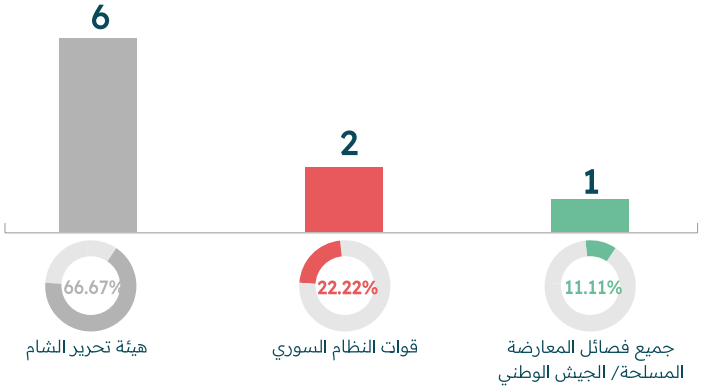

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

↑ محمد حامد القويدر

محمد حامد القويدر، عسكري مجند لدى قوات النظام السوري، من أبناء مدينة جاسم في ريف محافظة درعا الشمالي، اعتقلته عناصر تابعة لقوات النظام السوري في عام 2013، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها أثناء توجهه من مدينة دمشق إلى محافظة درعا، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الأربعاء 3/ نيسان/ 2024، عَلِمَ ذووه بوفاته داخل سجن صيدنايا العسكري في محافظة ريف دمشق، ولدينا معلومات تؤكِّد أنَّه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكِّد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

خامساً: حصيلة أبرز المجازر:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع 1 مجزرة في شهر نيسان على يد جهات أخرى لتصبح حصيلة المجازر منذ بداية عام 2024، 8 مجازر.

تتوزع حصيلة المجازر التي وثَّقنا وقوعها في نيسان بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: جهات أخرى: 1

- **تفجيرات لم نتمكَّن من تحديد مرتكبيها: 1**

تسبَّبت المجازر الموثَّقة في شهر نيسان من مقتل 7 أطفالٍ من عائلة واحدة.

نستعرض فيما يلي الحادثة:

السبت 6/ نيسان/ 2024، قُتل 7 أطفال من عائلة واحدة، بينهم 4 أشقاء، وأُصيب طفل آخر، وذلك جراء انفجار عبوة ناسفة لم نتمكَّن من تحديد مصدرها في مدينة الصنمين، في ريف درعا الشمالي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

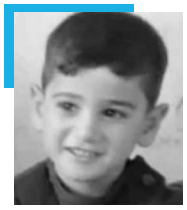
↑ الطفل عماد أيمن اللباد

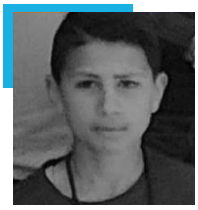
↑ الطفل منير محمد اللباد

↑ الطفل وسيم عماد اللباد

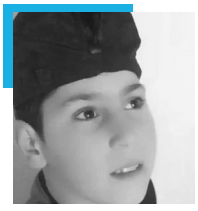
↑ الطفل محمد فراس اللباد

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

مجازر من ذاكرة الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا

حدث في مثل هذا الشهر/نيسان :

- الأحد 20/ نيسان/ 2014 قتل 57 مدنياً بينهم 12 طفلاً، و9 سيدات، جراء إلقاء طيران تابع لقوات النظام السوري قنابل برميلية عدة على حي الفردوس بمدينة حلب، إضافة إلى تضرر عدد من المباني السكنية واندلاع عدة حرائق.

- السبت 25/ نيسان/ 2015 قتل 10 مدنيين بينهم 1 طفل، جراء قصف طيران تابع لقوات النظام السوري، سوق الشدادي في محافظة الحسكة بصاروخين، وجرح قرابة 23 آخرين، إضافة إلى دمار أكثر من 13 محلاً تجارياً. تخضع المنطقة لسيطرة تنظيم داعش عند وقوع الحادثة.

- الأربعاء 27/ نيسان/ 2016 قصف طيران حربي يُزعم أنه روسي صاروخين استهدفا مشفى باسل أصلان (مشفى القدس) والمباني السكنية المحيطة به في حي السكري بمدينة حلب، الخاضع لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، ما أدى إلى مقتل 36 شخصاً، بينهم 14 طفلاً و8 سيدات، وإصابة نحو 40 آخرين بجراح.

- الأحد 30/ نيسان/ 2017 قرابة الساعة 11:00 ألقت طائرتان مروحيتان تابعتان لقوات النظام السوري 8 براميل متفجرة على مساكن قيد الإنشاء -يقطنها نازحون- في منطقة الشياح جنوب مدينة درعا؛ ما أدى إلى مقتل 12 مدنياً، بينهم 5 أطفال، و3 سيدات، تخضع منطقة الشياح لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة.

قول الشاهد حسن الفاروق[1] رئيس المركز 14 التابع للدفاع المدني

"كان المنظر مؤلماً لدى وصولنا حيث كانت جثث الضحايا منتشرة في المكان وبعضها أشلاء إضافة إلى دمار كبير في المساكن، تم انتشال 12 ضحية هم 5 أطفال و3 سيدات و4 رجال كما تم إسعاف عدد من الجرحى إلى المشافي بعضهم كانت حالته خطرة."

1. عبر تطبيق الواتساب

حي الفردوس حلب - مركز حلب الإعلامي

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

سادساً: حصيلة الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان ما لا يقل عن 5 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 4 من هذه الهجمات كانت على يد قوات النظام السوري، وقد تركَّزت في محافظتي إدلب وحلب.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 2 حادثة اعتداء على منشأة تعليمية (مدرسة).

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 4

ألف: جهات أخرى: 1

- تفجيرات لم نتمكَّن من تحديد مرتكبيها: 1

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة منذ مطلع عام 2024، حتى أيار من العام ذاته 54 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

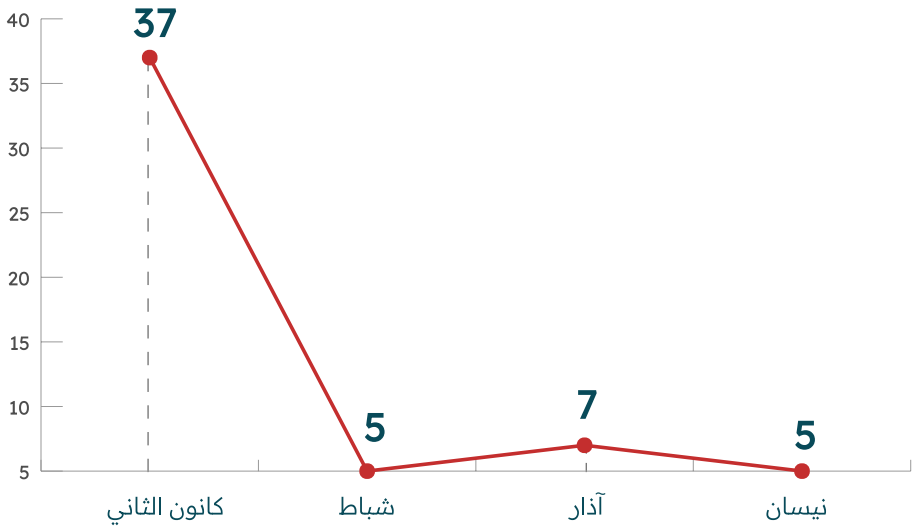

يُظهر المخطط أنَّ شهر نيسان شهد استمرار عمليات الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في سوريا بحصيلة قريبة نسبياً عمَّا كانت عليه في شهر آذار المنصرم. بحسب قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان سجل نيسان ارتكاب قوات النظام السوري 4 حوادث اعتداء على مراكز حيوية مدنية (من أصل 5 حوادث وثَّقناها في هذا الشهر) وبذلك يستمر تفوقه على جميع أطراف النزاع والقوة المسيطرة بارتكابه أعلى حصيلة اعتداء على المراكز الحيوية شهرياً منذ بداية عام 2024.

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/ 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في سوريا في آذار 2011، قُتل واختفى/فُقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنَّهم لم يسجلوا رسمياً على أنَّهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكَّم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معد من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأن "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً:** وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقلاً لدى النظام السوري وقُتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أنَّ قسماً كبيراً من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 القاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة ثلاثة عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة - The Aid Worker Security Database (AWSD) تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إنَّ عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإنَّ جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الانسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثَّقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكِّل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي في سوريا، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببةً في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية، وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنيَّة أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي. واتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أُتيحت الفرصة لذلك.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org